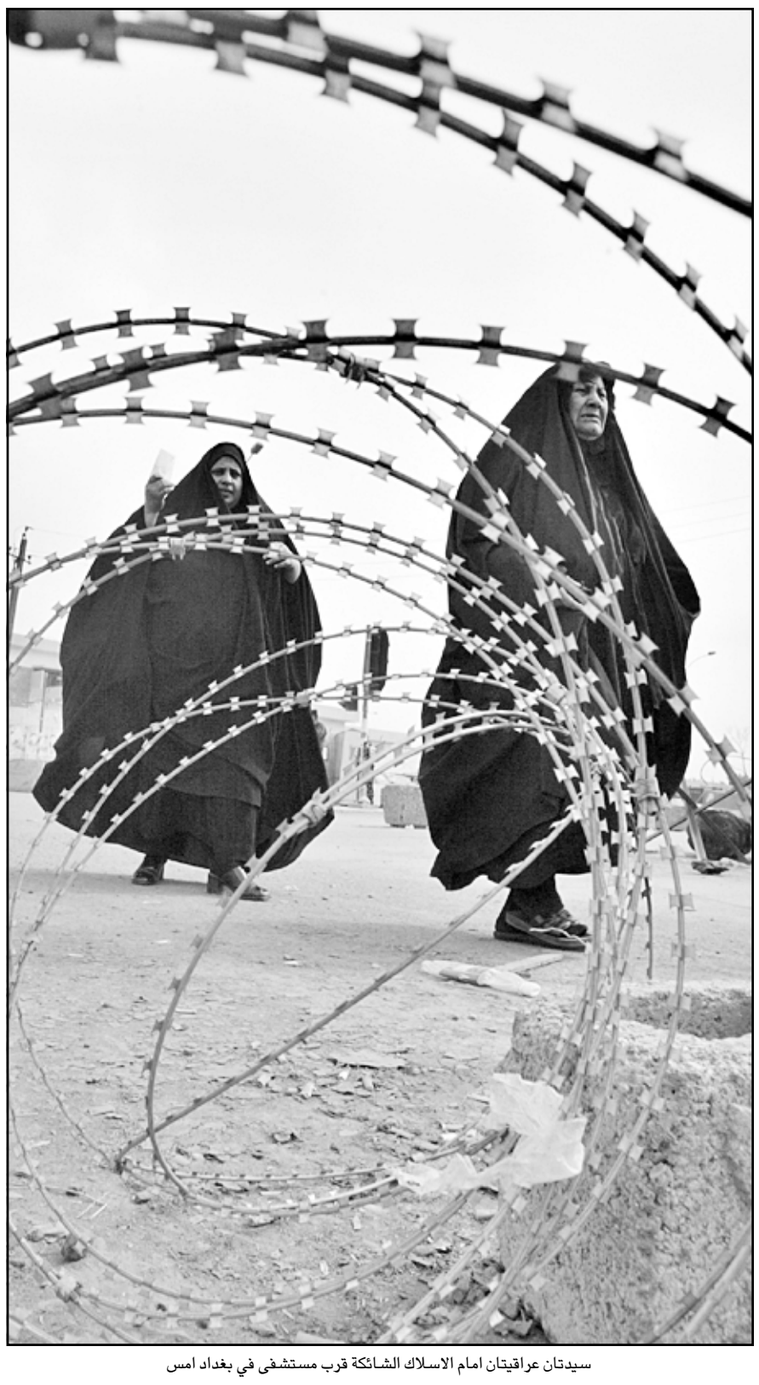

سيدتان عراقيتان امام الاسلاك الشائكة قرب مستشفى في بغداد امس

نظرة على نتائج حرب العراق في ذكراها الثالثة:

شبح حرب اهلية في الافق.. وامريكا تكبدت 2527 قتيلا و16247 جريحا

الفقر ازداد بنسبة 20 بالمئة وتضاعف عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية

واشنطن ـ من كلود صالحاني:

قبل شهر من الذكرى الثالثة لغزو العراق تطرح التساؤلات: هل أصبح العالم أفضل؟ هل أصبح العراق أفضل؟ هل الولايات المتحدة أكثر أمنا؟ هل حلفاء أمريكا في أوروبا وغيرها أكثر أمنا؟ بالكاد. حصيلة الخسائر البشرية كبيرة. عدد العراقيين الذين قتلوا منذ بدء الغزو في 20 آذار/مارس العام 2003 يتراوح بين 32,041 و28,427، وفق سجلات منظمة إحصاء قتلى العراق، وهي مؤسسة بريطانية تطوعية.

وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن خسائر القوات الأمريكية حتى 17 شباط/فبراير الجاري وصلت إلى2527 قتيلا، و16247جريحا. أي قرابة قتيلين و 15 جريحا في اليوم.

فماذا تحقق في المقابل؟ من وجهة النظر الإيجابية، تمت إطاحة الرئيس العراقي صدام حسين ونظامه. وقتل نجلاه عدي وقصي اللذان كانا يعدان بما هو أكثر قسوة مما قام به والدهما. صدام اعتقل، ويخضع للمحاكمة، على الرغم من أنه يهزأ من السلطة القضائية الجديدة.

وأخذت الديمقراطية تقرع باب العراق الذي كان موصدا أمامها على مدى عقود، ولكن شبح الحرب الأهلية ما زال يلوح في الأفق. ومن الوجهة السلبية، الإرهاب، أيضا، قرع باب المنطقة بعدما فتح باب العراق على مصراعيه.

ويقول دانيال جوردان، المحاضر في كلية فنتورا، ونيل ولمان، المحاضر في جامعة مانشستر، في دراسة مشتركة إن الفقر في العراق ازداد بنسبة 20 %، وتضاعفت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وحقوق الأقليات معرضة للتهديد.

وتتعرض الأقليتان الآشورية والتركمانية إلى الاضطهاد والتمييز.

وكما كل المناطق التي يسيطر عليها العنف، يعاني العراق من هجرة الأدمغة ما يؤثر على مستقبل البلد. ويتفشى الخطف مستهدفا ليس فقط الضحايا على خلفيات سياسية، بل كل من يمتلك ما يكفي من المال لدفع فدية، ولا يقتصر ذلك على الأجانب، بل يشمل العراقيين أيضا. ويعكس ذلك تصاعد نسبة البطالة، واتساع رقعة الفقر وشيوع اليأس في بلد كانت المؤسسة العسكرية التي حلت تشكل أحد أكبر أرباب العمل فيه. العراق، في رأي جوردان وولمان، هو «فوضى قاتلة». وهذه الفوضى تؤثر على بقية العالم.

ويرى المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أن فوضى العراق أدت خدمة إلى تنظيم القاعدة، فقد توجهت أعداد كبيرة من الجهاديين من مختلف الدول العربية والإسلامية وغيرها إلى العراق للمشاركة في قتال القوات الأمريكية.

ويعتبر جوردان وولمان أن العراق تحول إلى أرض «توالد الإرهاب». وأحصى المعهد الوطني الأمريكي لمنع الإرهاب 991.3 هجوما إرهابيا دوليا في العام 2005، أي بزيادة بلغت 51 % عن مجموع الهجمات في العام 2004 الذي وصل إلى 639.2 عملية.

أما منظمة العفو الدولية فاعتبرت أن الحرب التي أريد لها أن تساهم في إشاعة الحرية أدت إلى ارتفاع نسبة خرق حقوق الإنسان في العالم «إذ إن الطغاة يقولون أنه طالما شنت الولايات المتحدة حربا وقائية، يحق لهم أن يشنوا حروبهم أيضا» على حقوق الإنسان. ولفت جوردان وولمان في دراساتهما إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية «وصلت إلى أدنى مستوى لها» نتيجة لحرب العراق «ولم يكن كره الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي بهذه الشدة». وصاحبت الحرب الأمريكية في العراق عدة فضائح أصابت صورة الولايات المتحدة، ليست أقلها فضيحة إساءة معاملة المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب.

وبلغت تكلفة حرب العراق ما لا يقل عن تريليوني دولار، ما يضع حصة كل مواطن أمريكي منها بحدود 6,800 دولار. (يو بي آي).

الخوف يحول شوارع بغداد لمتاهات من الحواجز الخرسانية

بغداد ـ من لين نويهض:

وكأن القنابل والرصاص لا تكفي.. أصبح مجرد السير في العاصمة العراقية بغداد هذه الايام كابوسا بطيئا يعذب العراقيين الذين يدورون في متاهة من حواجز الطرق والاسلاك الشائكة ونقاط التفتيش المنتشرة في المدينة. قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003 مباشرة كان التحرك في المدينة سهلا امنا لكن بعد أن اصبحت الهجمات الانتحارية واطلاق النار من السيارات المسرعة من الروتين اليومي بدأت تظهر حواجز خرسانية تحمي المباني من السيارات الملغومة.

وعلى مدى نحو ثلاث سنوات ظل كل من يملك ثمن هذه الحواجز يبنيها ويحرسها بمسلحين يمنعون الناس حتى من دخول الشارع مما يحدث فوضى مرورية. هذا بالاضافة الى الشرطة والجيش وقوات تابعة لوزارة الداخلية التي تقيم نقاط تفتيش دون تنسيق فيما بينها لتسود حالة من الفوضى في بغداد. وقال السائق تيمور طلال «اذا كنت ذاهبا لمكان يبعد عشر دقائق فانك قد تحتاج في بعض الاحيان لثلاث ساعات للوصول اليه». وأضاف «يغلقون الطرق في كل ارجاء بغداد. كل حزب سياسي أو شركة تغلق شارعها للامان وكل مسؤول يخلي الشارع ليمر ركبه المسلح». العديد من الاحزاب السياسية لها ميليشياتها الخاصة لحمايتها وكثيرا ما يسير المسؤولون وحتى رجال الاعمال والصحافيون الاجانب في الشوارع بحراسة مسلحة تمنع أي شخص من الاقتراب. ونصف شارع سعدون وهو شارع رئيسي في بغداد متفرع من الميدان الرئيسي الذي اسقط فيه تمثال الرئيس العراقي السابق صدام حسين عام 2003 مغلق بحوائط خرسانية. وشارع ابو نواس الذي يمتد على الضفة الشرقية لنهر دجلة الذي كانت ذات يوم تنتشر على جانبيه المطاعم المفتوحة وكان العراقيون يستمتعون بالتجول فيه مغلق منذ فترة طويلة بسبب فندقين ومقار عدد من المؤسسات الاعلامية. وفي واقع الامر يمكن لاي جماعة مسلحة اقامة نقطة تفتيش واستخدامها في السرقة او الخطف أو القتل. ونظرا لتواصل اعمال العنف في البلاد تتعرض الحكومة لضغوط كبيرة لفتح الطرق وتقول انها ستفعل. وقال عصام فاروق وهو سائق في بغداد «هناك عدد مبالغ فيه من المسؤولين والاحزاب وكلهم يحمون انفسهم بهذه الطريقة. لا أحد يعرف ما يحدث. الكل يكسر القوانين والمواطن العادي الذاهب لعمله هو من يعاني». وأضاف «في بعض الاحيان ترى سيارات اسعاف أو اطفاء تجاهد للوصول الى مكان ويكون الامر أكثر خطورة عندما تزدحم الطرق لانه اذا وقع هجوم لا يكون هناك منفذ للفرار».

ولا يبدو ان الحواجز والاسلاك الشائكة قد حققت نجاحا في درء خطر المفجرين او خفض عدد القتلى والجرحى الذين يسقطون كل يوم. والمنطقة المحاطة بأعلى اجراءات الأمن في بغداد هي المنطقة الخضراء التي تضم السفارتين الامريكية والبريطانية ومقر الحكومة العراقية. وهي محاطة بعدة صفوف من الحواجز والاسلاك الشائكة ويقصدها كبار المسؤولين وفي بعض الايام يكون من المستحيل الاقتراب منها. وأغلقت الشرطة العراقية الشارع المؤدي الى المنطقة الخضراء مرتين هذا الاسبوع مرة بسبب مظاهرة في مكان قريب ومرة بسبب توقع مرور ركب شخصية مهمة. وذات مرة حوصر المراسل الذي أورد هذا الخبر مع 20 سيارة أخرى في مساحة صغيرة من شارع بالقرب من وزارة الخارجية به نقطتا تفتيش لمدة نحو نصف ساعة. ففي طرف من الشارع اقامت قوات خاصة مسلحة تحمي وزارة الداخلية نقطة تفتيش خاصة بها ومنعت المرور. وعلى الطرف الاخر من الشارع اغلقت نقطة تفتيش تابعة للجيش العراقي الطريق ومنعت المرور.

ويقول هادي العامري زعيم منظمة بدر الجناح العسكري السابق لحزب شيعي يسيطر على وزارة الداخلية ان جزءا من المشكلة هو عدم التنسيق بين الافرع المختلفة لقوات الامن. وهذا يصعب وقف عمليات الخطف والقتل التي تتهم جماعته بارتكابها بالتنكر في زي الشرطة غير انه ينفي ادارة فرق اغتيال شبه رسمية. ويقول انه ليس هناك فصل واضح للمسؤوليات بين وزارتي الداخلية والدفاع لذلك تقع مثل هذه الاعمال. ووصف حالة الفوضى التي تسود البلاد حاليا بانها مؤسفة. (رويترز).

ستة مليارات دولار خسائر القطاع النفطي العام الماضي بسبب الهجمات على الانابيب

الصحف العراقية: واشنطن تتناسى فضيحة أبو غريب وتطلب من القوات العراقية الالتزام بحقوق الإنسان

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من حكمت الحسيني:

تنوعت اهتمامات الصحف العراقية امس بين الاصداء المستمرة لنشر صور جديدة للتعذيب في سجن ابو غريب والتفاعلات السياسية الداخلية لتشكيل الحكومة الجديدة.

وقالت صحيفة (الشاهد المستقل) ان واشنطن تتغاضى عن فضيحة أبو غريب وتطلب من القوات العراقية الالتزام بحقوق الإنسان.

واشارت الى ان البيت الأبيض يعتبر ان التقيد الصريح للشرطة العراقية بحقوق الإنسان يبقى «أولوية» بالنسبة إلى الإدارة الامريكية بعد نشر معلومات حول وجود فرق موت في صفوف هذه الشرطة.

وجاء تعليق البيت الأبيض هذا في الوقت الذي التزم فيه الصمت في تعاطيه مع صور جديدة عن فضيحة إساءة معاملة معتقلين في سجن أبو غريب بالعراق.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض ترنت دافي «على الشرطة العراقية التقيد بأعلى درجات احترام حقوق الإنسان كما يتوقع منها المجتمع الدولي».

إلان الجنرال الامريكي جوزيف بيترسون المكلف بتدريب الشرطة العراقية أعلن في تصريح لصحيفة «شيكاغو تريبون» نقلته عنها صحيفة (الشاهد المستقل) «إن 22 شرطي مرور يرتدون لباس كوماندوس الشرطة اعتقلوا في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي في بغداد بينما كانوا يستعدون لقتل شخص عراقي».

خسائر القطاع النفطي

ونقلت صحيفة (المدى) تصريحا لخبراء نفط أوضحوا الخسائر التي تنتج من جراء التفجيرات التي تطال أنابيب النفط جاء فيه «قدر خبراء وزارة النفط العراقية خسائر المنشآت النفطية نتيجة العمليات التخريبية خلال العام الماضي بأكثر من ستة مليارات دولار».

وقال الناطق الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد: إن خبراء وزارة النفط قدروا خسائر المنشآت النفطية للعام الماضي بـ 250 مليار دولار موزعة على 186 عملية تخريبية.

وأضاف جهاد: إن العمليات التخريبية كانت موزعة على قطاعات مختلفة إذ كانت خسائر العمليات التخريبية التي استهدفت تفجير آبار النفط الخام 400 مليون دولار وخسائر تفجير منظومات أنابيب تصدير النفط الخام نحو 2,710 مليار دولار والعمليات التي استهدفت تفجير أنابيب النفط المجهز للمصافي 12 مليون دولار وخسائر تفجير أنابيب نقل المنتجات النفطية والغاز 3,120 مليار دولار.

وقال في ما يتعلق بالخسائر البشرية قتل 47 مهندسا وفنيا و91 شخصا من قوة حماية المنشآت النفطية.

أما صحيفة (طريق الشعب) الناطقة باسم الحزب الشيوعي فذكرت حول أزمة النفط أيضا خبرا جاء على لسان الخبير النفطي كريم الشماع، انه قد حذر من ان عدم اتخاذ إجراءات استثنائية وخطوات سريعة لمعالجة أزمة المشتقات النفطية، فان هذه الأزمة لن تتراجع حدتها قبل العام 2010، لافتاً إلى آثارها السلبية على الاقتصاد وعلى الحياة اليومية للمواطنين. وحدد مجموعة ثوابت يجب التوقف عندها قبل البت في المقترحات الخاصة لحل الأزمة، منها ان الطلب الحالي على البنزين وزيت الغاز تجاوز ضعف الإنتاج المحلي، متوقعاً ارتفاع الطلب عام 2007، إلى 30 في المائة، من دون أية زيادة في الإنتاج، إذا استتب الأمن وعادت حركة الاعمار والخدمات والتنقل بين المدن. وأضاف، في تصريح لصحيفة «الحياة اللندنية» نقلته عنها صحيفة (طريق الشعب)، إن استيراد المشتقات النفطية منذ عام 2004، يكلف العراق سبعة بلايين دولار سنوياً، متوقعاً ارتفاعه إلى تسعة بلايين عام 2007، كما ان المدة المطلوبة لبناء مصاف جديدة تتراوح بين أربع وخمس سنوات.

مجلس أهل الحل والعقد

وذكرت صحيفة «المنار» اليوميه خبرا حول مجلس أهل الحل والعقد الذي يطالب به كبار الساسيين من خارج قائمة الائتلاف التي ترفض تلك الفكرة مهما كانت تسميته جاء فيه:

«أثار مقترح إنشاء مجلس الحل والعقد إثناء لقاءات بين السياسيين ردود فعل متباينة بين مؤيد ورافض لإنشائه أو من يرى ان الفكرة بحاجة إلى دراسة. واختلف الفرقاء في تسميته فمنهم من يسميه (مجلس العقلاء) ومنهم من يطلق عليه اسم (مجلس الحل والعقد) وآخر يقترح تسميته بـ(مجلس الأمن الوطني) أو (القومي). وأول من اقترح إنشاء هذا المجلس هو رئيس إقليم كردستان العراق السيد مسعود البارزاني. وعن الموضوع قال عضو قائمة الائتلاف عباس البياتي في تصريح للصحيفة «إن فكرة تشكيل مجلس الحل والعقد التي طرحها البارزاني ما زالت مجرد آراء وان قادة الكتل السياسية لم يدخلوا في الإطار العام لتشكيل مثل هذا المجلس». أعضاء في القائمة العراقية رحبوا بالفكرة ووصفوا مجلس الحل والعقد بأنه «مجلس استشاري يمكن تسميته بمجلس العقلاء» بيد انهم يؤكدون انه ليس أقوى من البرلمان وينبغي أن يكون موافقا للدستور. لكن السؤال الذي تطرحه الأطراف الرافضة والموافقة أو المتحفظة هو «ما جدوى وجود مجلس كهذا في الوقت الذي نص فيه الدستور على تشكيل مجلس النواب ومجلس الاتحاد ومجلس رئاسة الوزراء ومجلس الرئاسة».

وبحسب مسؤولين فان المجلس يرمي إلى ضم رؤساء الكتل النيابية الذين لا يتسنى لهم الانخراط في مؤسسات حكومية وليكون لهم دور في توجيه الحكومة والإسهام في تطويرها. أما جبهة التوافق فترى انه ينبغي إلا يضعف هذا المجلس من السلطة التشريعية. غير ان «الكتلة الصدرية» في الائتلاف الموحد ومجلس النواب الجديد ترى خلاف ذلك. ويقول ممثل التيار الصدري في البرلمان بهاء الاعرجي: «إن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا». في حين يؤكد عضو قائمة التحالف الكردستاني الدكتور محمود عثمان إن فكرة مجلس أهل الحل والعقد قيد التداول والتباحث الان موضحا لـ«كونا» انه لا مانع من إنشاء مجلس استشاري «شريطة أن يكون له رأي يؤخذ به».

الخارطة الجديدة وبالونات السياسة

أما صحيفة «أخبار العراق» فاثارت قضية الخارطة الجديدة وبالونات السياسة الإعلامية.. قائلة يبدو إن انفجارات البالونات السياسية باتت غير مؤثرة في الفترة الأخيرة، بعد أن استعملها عدد من الأطراف لجس النبض حيناً، ولإيضاح سقف مطالبه حينا آخر، حتى انتهى الأمر إلى اعتبار ان انحسار لغة الخطوط الحمراء يعد أمرا ايجابياً يجعل من التعامل الموضوعي مع الازمة السياسية التي تمر بها البلاد رمزاً وحيداً لفك شفرتها.

وفي استعراض لأوضاع القوى السياسية التي فازت في الانتخابات نجد مواقف واضحة مستقرة، وأخرى غائمة مرتجة، ويطالعنا موقف الكتلة الأكبر التي مرت بمأزق اختيارها لرئيس الوزراء، حتى عدها المراقبون صاحبة الموقف الأضعف بين الكتل، بعد أن مرت بشبه انشقاق بين مؤيدي الجعفري ومؤيدي عبد المهدي، وبين هؤلاء وأولئك بات الحديث عن التكتلات الداخلية أمرا مقلقا قد يعصف بوحدة الائتلاف، لكن الساسة الكبار سارعوا في أكثر من مناسبة إلى نفي مثل تلك التسريبات، على اعتبار ان اختيار مرشح الائتلاف لرئاسة الوزراء تم بطريقة ديمقراطية، لكن هذه التطمينات لم تمنع المحللين من التساؤل عن مدى المشكلة التي يكرسها هذا الانقسام الذي تجلى في نتيجة التصويت. الائتلاف اليوم في نظر البعض يعد قوة قديمة، بعد التطورات الجديدة، لذلك فهو يتعرض إلى ضغوطات سياسية جمة لتقليص سقف مطالبه إلى اقل حد ممكن، بعد أن أفرزت مرحلة اختيار رئيس الوزراء سمة تتمثل في ان الخلاف قد يدب بين أعضائه في أية لحظة، لكن ما هو رد فعل الائتلاف ازاء هذا الطرح؟ هذا ما تبين أخيرا من إعلان الائتلاف انه سيدرس فكرة المشروع الوطني الذي طرحه رئيس الجمهورية جلال طالباني على القوى السياسية، والذي يرمي إلى تكريس مصطلح الاستحقاق الوطني، إلى جانب الانتخابي، حقاً أساسيا في تشكيل الحكومة، ولو أعدنا النظر في المرحلة التي تلت إعلان نتائج الانتخابات لتأكدنا من ان فكرة اعتماد الاستحقاق الوطني في تشكيل الحكومة كانت من بين اشد الأفكار وقعاً على القائمة التي فازت بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية، مما يؤشر تغيراً ملحوظاً في الستراتيجية التي بدأ الائتلاف باعتمادها في تعاملاته السياسية مؤخرا.

أما المؤشر الثاني على المرونة، التي قد تكون من مؤشرات ضعف الائتلاف في نظر البعض، فهو انحسار لغة الخطوط الحمراء، حتى ان رئيس قائمة الائتلاف السيد عبد العزيز الحكيم أعلنها على الملأ بعد زيارته الأخيرة لسماحة السيد السيستاني، كما أكد احد المقربين من الدكتور الجعفري ان تلك بالونات إعلامية ليست إلا، ولا خطوط حمراء لدى الائتلاف على أي كان. والحديث عن الائتلاف يضعنا أمام ابرز حلفائه في المرحلة المنصرمة، واعني التحالف الكردستاني الذي كان ولا يزال رقماً صعباً في المعادلة السياسية، كونه أكثر الأطراف السياسية استقراراً، كما ان نقاط الاتفاق التي تجمع أطرافه نالت منذ البدء الاجماع اللازم، الذي يمكن قادته من التحرك بحرية، متمتعين بثقة جماهير طموحة.

ولعل موقف التحالف الكردستاني يعد ابرز المواقف التي اتسمت بالوضوح منذ البدء، على اعتبار انه حليف للائتلاف من جهة، وله علاقات ايجابية مع الكتل الاخرى بدءاً بالقائمة العراقية ثم جبهة التوافق، مما يخلق من التحالف الكردستاني وسيلة اتصال فعالة بين الكتل، لتعبر عن مواقفها بوضوح، مع الإشارة إلى الاحتفاظ بثقل التحالف كاملاً، بعد أن أكدته نتائج الانتخابات.

جبهة التوافق

أما جبهة التوافق التي ظهرت حديثاً على ساحة اللعبة السياسية فلم تتضح وجهتها النهائية إلى الآن، فمن جهة أعلن بعض قادتها أنهم منفتحون على جميع الأطراف، ومن جهة أخرى فتحوا خط اتصال ساخناً مع القائمة العراقية التي يعد الوقوف إلى جانبها من المحاذير المقلقة لدى بعض الكتل، ولا سيما المساهمة في الائتلاف العراقي الموحد. وجبهة التوافق ليست كغيرها من الكتل، إذ ان تشكلها تم بضغط مرحلة معينة أوحت بان التكتل الطائفي قد يكون سلاح ردع بوجه الآخرين، فوسمت الكتلة بسمة الطائفية، لكن المراقب لحركة قادة الكتلة يجد أنها تحوي وجهات نظر مختلفة، من بينها تلك التي اتضحت مؤخراً، والتي ترتكز على الانفتاح على كتلة الائتلاف العراقي، وبحسب المتابعين، فان هذا الخط بدأ تحركه بعد أن أحس بأنه مستخدم من قبل كتل أخرى لتشكيل ورقة ضغط على الائتلاف لتحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب.

الطرف الرابع في المعادلة السياسية المطروحة للتداول هو الدكتور أياد علاوي الذي يتزعم القائمة العراقية، وعلاوي الذي كان في الأمس القريب احد ابرز الخطوط الحمراء التي رسمها البعض، يتمتع بدعم دولي وإقليمي يزيد من ثقله السياسي. وبالعودة إلى الخطوط الحمراء فان علاوي لا يخلو من ان يكون مادة ثرة لها، بسبب الخلاف القديم من بعض التيارات الدينية التي وجدت في بعض إجراءاته تحدياً واضحاً لوجودها.

معتقل عراقي وقد بدت اثار قطع في رقبته اثناء تعذيبه في سجن ابو غريب (رويترز)

سياسيون يمنيون يجمعون على نبذ ظاهرة اختطاف الأجانب

■ صنعاء ـ يو بي آي: أجمع سياسيون يمنيون امس على التنديد باختطاف الاجانب، واعتبروا ان هذه الظاهرة «مدانة» في كافة المجتمعات الحديثة والنامية منها على حد سواء.

وانتقد وزير التعليم العالي اليمني الدكتور صالح باصرة في ندوة «ظاهرة الاختطاف وآثارها السلبية على الوطن» عدم قدرة الدولة في اليمن على استيعاب أن السياحة صناعة، ولكنها تحتاج الى «أجواء سياحية».

وقال في الندوة التي اختتمت أعمالها امس ان ظاهرة الاختطاف ـ كأحد أسباب ضعف السياحة في اليمن ـ «يمكن حلها إذا تم الاهتمام بالجانب الاقتصادي لمناطق الاختطاف. كلما ارتبط الناس بمصالح اقتصادية، كلما كانوا أكثر حرصا ومسؤولية».

وكانت الندوة التي نظمها مركز الدراسات والبحوث اليمني ناقشت خلال يومين 13 ورقة عمل لعدد من السياسيين.

من جانبه، قال مدير مكتب رئاسة الجمهورية علي الآنسي ان الدولة تعاملت مع ظاهرة الاختطاف في بدايتها بنوع من الاستسهال، مضيفا أنها «كانت حريصة على سلامة المخطوفين تلبية لطلبات دولهم» وهو ما أدى، حسب قوله، الى أن تتخذ هذه الظاهرة أشكالا بدت وكأنها نوع من التسلية حيث كانت أشبه بعملية سمسرة «شخص يختطف وآخر يفاوض».

وشدد الانسي الذي يشغل منصب نائب رئيس وزراء أن «الدولة اتخذت إجراءات صارمة ومشددة للحد من هذه الظاهرة».

واعتبر نقيب الصحافيين اليمنيين السابق عبد الباري طاهر ان الاختطاف أحد إفرازات «عسكرة القبيلة».

وقال في ورقته «المجتمع المدني ومواجهة العنف ـ الاختطاف» ان عسكرة القبيلة وانتشار السلاح وعدم دمجها بالمجتمع وجعلها خارج النظام والقانون تفقد الدولة هيبتها.

وأكد الباحث الدكتور عبد القادر علي عبده في ورقته التي قدمها في الندوة على أهمية وجود إرادة سياسية صادقة وجادة لمكافحة ظاهرة اختطاف الأجانب.

وتطرق الدكتور سمير العبدلي أستاذ محاضر بجامعة صنعاء إلى «تأثير قيم الثقافة السياسية القبلية السلبية في دعم ظاهرة الاختطاف».

وربط الباحث سعيد الشدادي بين ظاهرة الاختطاف وانتشار السلاح الذي انتشر بسبب «غياب سلطة الدولة في مناطق هذه الأحداث».

يشار الى ان عمليات الاختطاف التي طالت أجانب في اليمن وصلت إلى اكثر من 200 حالة اختطاف منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وطالت تلك العمليات المئات من الرعايا الغربيين والأمريكيين وكانت تنتهي بالإفراج عن المخطوفين باستثناء حالة واحدة عندما أقدمت مجموعة أصولية عام 1998 يقودها أبو الحسن المحضار مؤسس «جيش عدن أبين الإسلامي» باختطاف 16 رهينة غربية قتل منهم أربعة هم استرالي وثلاثة بريطانيين.

السودان يرفض استبدال قوات الاتحاد الافريقي بقوات دولية

الخرطوم ـ «القدس العربي» ـ من كمال حسن بخيت:

التلميحات الضمنية التي بثتها الامم المتحدة خلال الفترة الماضية والتي فحواها أن دخول القوات الدولية الى السودان لن يكون الا بموافقته لم تؤثر على موقف الحكومة السودانية الذي اعلنته بالامس برفضها لعملية ابدال قوات الاتحاد الافريقي في دارفور بقوات من الامم المتحدة، واكد علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية عزم الحكومة على احلال التسوية الشاملة لقضية دارفور عن طريق التفاوض والحوار.

وقال السماني الوسيلة وزير الدولة بالخارجية عقب لقاء نائب رئيس الجمهورية بوفد الكونغرس الامريكي ان علي عثمان محمد طه قدم شرحا خلال اللقاء حول مسيرة انفاذ اتفاقية السلام الشامل وما تم انفاذه خلال الخمسة الاشهر الماضية بالاضافة الى حقيقة ما يجري في ولايات دارفور مبينا ان ما يجري هناك صراع بين القبائل حول المراعي والمياه وقال انها حالة من حالات الانفلات الامني ولا يمكن وصفها بالابادة الجماعية وانما هي نتاج لأزمة الجفاف والتصحر التي تأثرت بها تلك المناطق وتحولت الى مشكلة سياسية تدخلت فيها اصابع خارجية معادية للسودان.

واشار الوسيلة الى ان نائب رئيس الجمهورية امن على تجربة السودان في التوصل الى اتفاق سلام في جنوب البلاد وذلك من خلال الارادة القوية التي كان يتمتع بها طرفا الاتفاق ولكنه اعاب على حاملي السلاح في دارفور عدم توفر الارادة الحقيقية للوصول الى حل لقضية دارفور، مشيرا الى ان الوفد الحكومي المفاوض في ابوجا يحمل تفويضا كاملا داعيا الى عدم ارسال الاشارات السالبة التي لا تخدم الحوار والتفاوض. واضاف وزير الدولة بالخارجية ان وفد الكونغرس الامريكي امن خلال اللقاء على دور الاتحاد الافريقي في حل قضية دارفور مشيدين بالرغبة الصادقة التي لمسوها في سعي الحكومة لارساء دعائم حكم ديمقراطي يعمل على بسط الامن والسلام والتنمية في القارة الافريقية مشيرين الى انهم سينقلون موقف الحكومة حيال ارسال قوات من الامم المتحدة لمنطقة دارفور.

ومن ناحية اخرى اعلنت قيادات الادارة الاهلية بولاية شمال دارفور رفضها التام لأى تدخل اجنبى بدارفور مؤكدين ان ذلك يشعل نار الفتنة ويزيد الامر تعقيدا وطالبت القيادات الاهلية فى المذكرة التى تسلمها وفد الكونغرس الامريكي الذى يزور الولاية حول رؤية الادارة الاهلية في حل مشكلة دارفور بضرورة النظر للقضية من قبل المجتمع الدولي بعدالة دون الانحياز الى اي طرف واخذ راي الاغلبية الكاسحة من ابناء دارفور في حل القضية. ودعت القيادات الى معالجة الانقسامات المتعددة بحركات التمرد التي حالت دون الوصول الى حل وأدت الى نشر الفوضى وقفل الطرق والنهب والسلب واكدت القيادات الاهلية على اهمية دعم الاتحاد الافريقي واعطائه الصلاحيات التي تؤهله لممارسة عمله ودعم التصالحات القبلية وتكثيف الجهود للحفاظ عليها والعمل على المزيد من التصالحات ورتق النسيج الاجتماعي والتمسك الجازم بما جاء من قرارات وتوصيات المؤتمر الاهلي الجامع لابناء دارفور والذي عقد في الفترة من 19 ـ 21 كانون الاول (ديسمبر) 2005 والعمل الجاد على تنفيذها. في الاثناء اعرب سفير الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة جون بولتون عن تحفظه حيال مسألة مشاركة عسكرية امريكية في الجهود التي تبذل لحل الازمة في اقليم دارفور وذلك في مقابلة صحافية نشرت الاحد وفي مقابلة مع مجلة «التايم» قال بولتون «من السهل التحدث بخفة عن ادخال عسكريين في لعبة ما يجري عندما تكون ارواح بشرية معرضة للخطر». واضاف «يمكن ان يسقط عدد كبير من العسكريين قتلى ولا يتم انقاذ مدني واحد. لا اعتقد ان الامر سيكون مؤشر نجاح».